

الخاتمة

لما كنا قد التزمنا أن نتبع كل دور بنتيجة ما حصل فيه رأينا أن نوفي هنا ما وعدنا به من ذلك، فنقول إن لهذا الشقاق الذي حصل والخلاف الذي ألمَّ سبباً واحداً به انصدع الحبل وتشتت الشمل، وهو قتل عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي الله عنه. نقم عليه الناس إذ ذاك أموراً فعلها فقاموا عليه وحصروه في داره، ولم يقبلوا منه إلا أن يخلع نفسه ويدعوه مستندين على كتاب افتعل، وادعى أنه من عثمان إلى عامله بمصر يأمره فيه بقتل بعضهم، وجلد آخرين، فلما امتنع من خلع نفسه قتلوه في داره في عاصمة الإسلام ومدينة النبي عليه الصلاة والسلام البلد الذي يأمن فيه الجاني ويلوذ به الأثم، ولم يرعوا لرسول الله ﷺ حرمة ولا لخليفته عهداً.

انقسم الناس فيه على ثلاثة أقسام منهم الناكث لبيعته وهم الزعانف الذين لم تستر بصائرهم بصحبة رسول الله ﷺ، ومنهم المقيم على ولائه الذاب عنه، وهم أكثر الأمة وغالب أصحاب رسول الله ﷺ في أمصار المسلمين، ومنهم المقيم على الحياد لا ينصره ولا يخذله، فأما الأولون فقد خالفوا سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، وقد قدمنا لك في صدر كتابنا هذا ما قاله عليه السلام في الخروج عن طاعة الإمام ولم يجعل لها سبباً إلى الكفر البواح، وهو الظاهر الصريح الذي لا تأويل فيه ولم يقل بذلك أحد منهم إلا الغلاة الذين صرحوا بذلك، فإن كلامهم مردود عليهم من جميع الأمة حتى الشيعة والذين نقموه عليه هو أمور لا تخرج عن حد الشرع، وقد قدمناه لك. أما الذين أقاموا على ولائه فمنهم المقيم بالمدينة وهؤلاء غلبوا عليها، فلم يتمكنوا من المقاومة، والذين قاوموا أوذوا فقتل بعضهم